كبسولة الزمن: أرشيف الرسائل الحميمية

عائشة بلحاج

خبّأ مانويل بيلاس مسوّداتٍ وأوراقاً، ورسائلَ شخصية من زوجته السابقة إبّان زواجهما، وصوراً وقصاصاتِ صحفٍ وفواتير، ليكون ذلك بمثابة أرشيفٍ يوميّ لحياته... خبّأها، في كبسولةٍ زمنية سيتم فتحها بعد 25 عاماً. هو فعلُ غريب لروائي اعتاد كشف كلّ شيء في رواياته حتى اختلطت الأمور على القارئ، فلا يعرف إن كان الأمر يتعلّق بسيرته الذاتية أم برواية؛ وبالتالي يجد نفسه يتساءل: هل ما زال في حوزته أسرارٌ نجت من تعريتها أمام العالمين؟ في روايته «أورديسا» (نقلها إلى العربية مارك جمال، دار الآداب، بيروت، 2021)، يقول الروائي الإسباني: «انطوى عام 2015 على حزن سرى في كل أرجاء الكوكب، خضعتُ لمسح دماغيّ... لكن اختصاصي الأعصاب ممتلئ البدن نفى وجود أيّ شيء غريب في رأسي... فشرعتُ أكتب هذا الكتاب». ويجيب في أحد فصول روايته عن أسئلة السيرة الذاتية في رواياته: «إلى أي مدى يُعدّ هذا الكتاب سيرةً ذاتية، وإلى أيّ مدى يُعدّ عملاً أدبياً؟ أحياناً أُدلي بإجابات معقولة، ولكن إن شئتَ الصراحة أعتقد بأنني لا أدري. أنا أكتب وأحاول استخلاص خير ما في ذاتي، فيظهر ذلك على الصفحة، ولا أدري إن كان خيالاً أو حقيقة». ولم يترك بيلاس تفصيلاً في حياة والديه وحياته وابنه إلا وقدّمه مع تفسيرات وافرة، لكنّه مع ذلك يصف هذه الدفاتر المخزّنة في كبسولة الزمن بأنها «شديدة الحميمية»، إذ تتضمّن تفاصيل من قصّة حبّه مع طليقته الكاتبة آنا ميرينو، وتسجيلات منزلية لقراءاته ولقاءاته مع كتّاب آخرين، وكذلك لتعثر البدايات وشكوكه وانفعالاته. ويذكر في الرواية إشارةً إلى فكرة الكبسولة الزمنية بوصفها قبراً: «كانت هناك رسائل باهتة، رسائل حبّ قديم، رسائل شباب رقيقة، رسائل من أم ابني التي كانت زوجتي. قلت لابني أن يضعها في صندوق الذكريات. وهناك أودعنا صور أبي وحافظة أمي. فبات الصندوق ضرباً من ضروب مقابر الذاكرة. لم أقدر على إطالة النظر إلى تلك الأشياء، ورحت أتلمّسها بحب وألم».

الرجل الذي تعلّم التنظيف بعد طلاقه، واضطر (حسب تعبيره) لشراء ممسحة ومنظّفات. يمكن أخذ الملاحظة استعارةً ساخرةً للتخلّص من شوائب حياته وبقايا الماضي، لكن امرأة تقرأ الرواية ستشعر بالتذمّر، لأنه لم يكن ينظّف حين كان متزوجاً، رغم أن زوجته كانت كاتبة. ولعلّهما استعانا بمَن ينظّف، والآن بعد أن صار وحيداً لم يعد ثمة داعٍ للاستعانة بخدمات تنظيف، لأن الأسرة انفكّت، ولم يعد من أحد سوى رجل وحيد عليه أن يعتني بنفسه. ليس بيلاس الوحيد الذي يصرّ على نشر رسائل زوجته ليفهمه الناس ولو بعد حين. فهو قال إنه خبّأها لزمنٍ آخر بحيث يخلّص الاطلاعَ عليها من دافع الفضول. هل يتقادم الفضول؟ لكنّه ليس الوحيد الذي يجد أن رسائله إلى امرأة أمرٌ مهم ليفهمه الآخرون. فالفيلسوف المجهول لوي كلود دو سان مارتان، بطل رواية «رغبة» للروائي الفرنسي فيليب سولرس (نقلها إلى العربية عيسى مخلوف، دار الرافدين، بغداد، 2022) مرّ بـ«اضطرابات تاريخية هائلة محاطاً بهدوء سماوي. فهو يشعر حيثما حلّ بحالة من السلام الداخلي، كما لو أنه يستفيد من نعمة عالية». «ثمّة سيدة معروفة بالحرف الأول من اسمها (باء) لديها الكثير لتقوله عن تلك النقطة... فأخذ الفيلسوف يحتفظ برسائل الحبّ الخاصة به، بل ينشرها، لينمّي جزأه المجهول». لكن المفارقة أنه يريد تكثيف الجزء المجهول عنه لدى القراء، على عكس بيلاس، الذي فعل ذلك ليكشف المزيد ممّا لم يكشفه، في تعلّقٍ مهووس بكتابة حياته لحظةً بلحظة.

«تَأبَّطَ شرّاً»

أسامة أبو ارشيد

ورد في قصة المثل أعلاه روايات عدة، ولكنها كلها تدور حول الشخص نفسه وفي الإطار الزمني نفسه. أمّا المقصود هنا فهو الشاعر الصُّعلوك في العصر الجاهلي ثابتُ بنُ جابر الفَهْمي من قبيلة بني فهم من أهل تهامة والحجاز. مناط القصة ورواياتها أن ثابتاً هذا قتل يوماً «غولاً» ووضعه تحت إبطه وجاء به إلى قبيلته، فقيل: تأبّطَ شرّاً. ومنها أن أمّه قالت له يوماً: كل إخوتك يأتونني بشيء إذا راحوا إلا أنت، فقال الليلة آتيك بشيء، فذهب واصطاد أفاعيَ كثيرة ووضعها في جِرابٍ مُتأبِّطاً إيّاه فألقاه بين يديها، وعندما فُتحته سعت الأفاعي في الخيمة فخرجت هاربة تولول، فسألها نساء الحيّ، ماذا أحضر ثابت؟ قالت: أفاعيَ! فقلن لها، وكيف حملها؟ قالت: في جِراب. قلن: تأبّطَ شرّاً. وقيل كذلك، إنه كان كُلّما خرج إلى غزو وضع سيفه تحت إبْطِه، فقالت أمّه يوماً: تأبّطَ شرّاً. وهكذا عرف ثابت بهذا اللقب وطغى على اسمه. أمّا الصعاليك، فهي صفة تطلق على جماعة من الشعراء والمتمردين العرب الشجعان في العصر الجاهلي ما قبل الإسلام، ممن خرجوا على سلطة قبائلهم رفضاً للفقر والظلم والفوارق الطبقية الاجتماعية وعاشوا في الصحاري والجبال والوديان، واشتهروا بالسطو على القوافل والأغنياء والبخلاء، وتوزيع الغنائم على فقراء قبائلهم، ومن أشهرهم عروة بن الورد، وتأبّط شرّاً، والشنفرى (عمرو بن مالك.. وفي اسمه خلاف)، وتوبة بن الحمير. ومعنى كلمة «صعلوك» لغةً الفقيرُ الذي لا يملك شيئاً، وقد تأتي بمعنى المتسكّع الذي يعيش على الهامش، وكذلك المحتال والمتشرِّد.

ذلك أصل المثل العربيّ الشهير وتفصيل قصته. أما توظيفه في هذا المقال فهو لا يأتي في سياق الشَّرَفِ والتشريف والشجاعة، إذ إن موضوعه والمَوْصوف به هنا جبانٌ عديم المروءة والشرف والأخلاق، وهو أحد عناوين الظلم لا متمرّداً عليه. إنه رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومجرم الحرب المطلوب للعدالة الدولية، والمتهم في بلاده بعشرات قضايا الرشوة والفساد، بنيامين نتنياهو. صعلوك، لكن ليس بمعنى الفقر والتشرد، وإنما بمعنى الزَّعْرَنَةِ والفساد والإفساد والجريمة. يوم الثلاثاء الماضي حطَّ نتنياهو رحاله في واشنطن ليلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب للمرة السابعة في 13 شهراً من عودة الأخير إلى البيت الأبيض. جاءت هذه الزيارة في ظل قرع واشنطن طبول الحرب ضد إيران وتحشيدها العسكري في المنطقة في حال ما فشلت المفاوضات الجارية معها راهناً بشأن برنامجها النووي. إلا أن نتنياهو لا يريد مفاوضات ولا يريد سلاماً في المنطقة، إنه كغراب ناعق في كل خراب، يريد حرباً مدمّرة ما دام أن الولايات المتحدة ستتحمل عبئها إلى حدٍّ كبير نيابة عن كيانه الطُّفَيْليِّ الإجراميّ. جاء نتنياهو إلى واشنطن مُتأبِّطاً شرّاً محاولاً أن يُفشل المفاوضات علَّ ترامب يقوض النظام في إيران بشكل يُسهل إعادة صياغة المنطقة وتجريدها من كل بؤر الممانعة والمقاومة لإسرائيل كي تصبح هي سيدتها والمهيمنة عليها من دون حتى ضجيج العويل. صحيح أن ترامب ومسؤولي إدارته حرصوا، هذه المرّة، على أن يكون لقاؤه مع نتنياهو وراء أبواب مغلقة من دون مؤتمر صحافي، وصحيح أن ترامب أكد في تدوينة بعد لقائه نتنياهو (الأربعاء الماضي) أنه ما زال يفضل الخيار الدبلوماسي مع إيران، إلا أنَّ التقليل من خطورة نتنياهو وقدرته على التحايل والتلاعب بترامب لن يكون أمراً حكيماً.

عندما شنت إسرائيل عدوانها على إيران في يونيو/ حزيران الماضي، جاء ذلك في خضم خوض واشنطن مفاوضات مع إيران كما اليوم في مسقط وعواصم أوروبية أخرى، وكانت حينها لهجة إدارة ترامب، وترامب نفسه، متفائلة بإمكانية تحقيق اختراق وإنجاز دبلوماسي. ثمَّ ما لبثت الولايات المتحدة نفسها أن دخلت على خط العدوان قاصفة عدة مواقع نووية إيرانية بقنابل هائلة خارقة للتحصينات. هذا سيناريو قد يتكرّر، وربما بصيغة أكثر شراسة وعدوانية، خصوصاً مع حديث وزارة «الحرب» الأميركية عن إمكانية إرسال حاملة طائرات ثانية إلى المنطقة. نتنياهو المُتَوَجِّسُ من أن يكتفي ترامب باتفاق يكبح برنامج إيران النووي فحسب، يريد على الأقل، إن لم يتم إسقاط النظام في طهران، نزع أنياب إيران المتمثلة في صواريخها الباليستية التي نجح عددٌ منها في الوصول إلى المدن الإسرائيلية في يونيو الماضي، وكذلك تفكيك شبكة حلفائها في المنطقة. بمعنى آخر، هو يريد استسلاماً إيرانياً كاملاً، إن لم يكن خيار إسقاط النظام فيها هدفاً مباشراً لواشنطن، وإعادة تشكيل قوتها ودورها في المنطقة بحيث لا تنافس دور إسرائيل وقوتها. وترامب قد يستجيب لطلبات نتنياهو أو قد يسقط في فخاخه، فترامب هذا شديد التقلب المزاجي، وهو أرعن وغرائزيٌّ، بل حتى شخصية ضحلة وتافهة. من ثمَّ، حتى نعت نتنياهو بالمُتَأَبِّطِ شرّاً قد لا يوفيه حقه، بل هو تجسيد الشّرّ ذاته.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الجيش السوري أداة توحيد لا مظهر انقسام

ياسر أبو هلالة

تُظهر نتائج استطلاع «المؤشّر العربي 2025» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، وهو الاستطلاع الأوسع والأوثق عربياً، ارتفاعاً لافتاً في مستوى الثقة في المؤسّستَين الأمنيتَين مقارنة بغيرهما من مؤسّسات الدولة في سورية. وهي نسبة مرتفعة على مستوى عالمي، وأعلى من دول مشابهة عانت من احتراب طائفي مثل العراق ولبنان. إذ يحظى الجيش بأعلى نسبة ثقة بين المواطنين، تقارب 82% (ثقة كبيرة + ثقة إلى حدّ ما)، بينما يحظى الأمن العام بنحو 77%. فقد أفاد 60% من المستجيبين بأن لديهم ثقة كبيرة بالجيش، و22% بثقة إلى حدّ ما، مقابل 9% عبّروا عن عدم ثقة جزئية و6% عن عدم ثقة مطلقة، فيما قال 3% إنهم لم يحدّدوا موقفهم. كذلك سجّل الأمن العام (الشرطة) مستويات ثقة مرتفعة نسبياً؛ إذ عبّر 43% عن ثقة كبيرة، و34% عن ثقة إلى حدّ ما، فيما قال 13% إن ثقتهم ضعيفة، و8% قالوا إنهم لا يثقون به إطلاقاً. وهو ما يمنح الدولة السورية الجديدة فرصة لبناء دولة وطنية، إذ لا توجد مؤسّسة غير الجيش قادرةٌ على بناء دولة من ركام عقود من الاحتراب والانقسام الطائفي.

وقد ظلّ الجيش أداةً أساسيةً في بناء الدول وتأسيسها وصناعة هُويّة وطنية جامعة. في دولة العدو الصهيوني، التي بُنيت حقيقة من شذّاذ الآفاق، ثار جدل بعد قدوم المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي حول يهودية من وُلدوا لأمهات غير يهوديات، فردّ السياسي يوسي بيلين (بالعبرية ما تُرجم إلى العربية): «إم-16 لا أمّ يهودية»؛ فمن يحمل بندقية إم-16 ويقاتل دفاعاً عن الدولة هو اليهودي، لا الذي وُلد من أمٍّ يهودية. وفي غزّة شهدنا عرباً يقاتلون أولاد عمومتهم تحت راية الجيش الإسرائيلي.

يشكّل انضمام قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى الجيش العربي السوري فرصةً لبناء الهُويّة الوطنية بعيداً من الانقسامات الطائفية والأقوامية وعقلية الأقلّيات والفصائل. وهذه مهمّة صعبة في ظلّ الإرث الثقيل؛ وبعيداً من تجميل الواقع والتاريخ، فإن انتصار الثورة السورية اعتبره كثيرون من السوريين انتصار طائفة على أخرى. صحيح أن النظام الساقط لم يبكِ عليه أحد، إلا أن العلويين في الساحل لم يظهر منهم من يعتبر نفسه منتصراً؛ حتى الناشط السوري بشّار برهوم، الذي خرج من زنزانة الإعدام على يد مقاتلي هيئة تحرير الشام، عدّ نفسه لاحقاً في الطرف المهزوم الذي كان سيُعدمه.

الجيش الوطني جامعٌ؛ يجمع المواطنين كلّهم، لا مانع لأحدٍ منهم. وهذا ما يبني الدولة، ولا ينتقص من جهد من صنعوا الانتصار. انتصار «ردع العدوان» كان بفضل مقاتلين عقائديين أرخصوا لله نفوسهم، وتمكّنوا خلال أسبوعَين من تحقيق إنجاز عسكري أسقط النظام بشكل فاجأ العدو والصديق، ولا تُنكَر تضحياتهم وصبرهم خلال عقدٍ ونصف عقد من الثورة اليتيمة، وهؤلاء هم نواة الجيش الوطني اليوم.

وبعيداً من اللغة التجميلية، يوجد انقسامٌ طائفيٌّ حادّ في المجتمع السوري. وليس المهم من المتهم بهذا الانقسام؛ هل هو نظام حافظ الأسد الذي «علون» الجيش والأمن، أم الفصائل الإسلامية؟ المؤكّد أن الطائفية (باعتبارها ممارسةً عمليةً) تورّط فيها الجميع، وتبادل الاتهامات لا يفيد في هذه المرحلة. لكن في المقابل، ظلّ الجيش العربي السوري جيشاً مفتوحاً يعتمد على التجنيد العام، وإن كان العلويون يتحكّمون بمفاصله.

ترسم «نيويورك تايمز» صورةً للجيش الجديد من خلال قصص المجنَّدين. يروي مجنَّد (30 عاماً) تجربته عند التحاقه بدورة تدريبية في شمال محافظة حلب ضمن نحو 1400 متطوّع. أُبلغ المجنَّدون منذ اليوم الأول بأن التدخين ممنوع منعاً باتّاً، وصودرت علب السجائر من بعضهم، ما دفع عشرات المتطوّعين إلى الانسحاب الفوري، بينما طُرد آخرون لتجاهلهم التعليمات. وبعد ثلاثة أسابيع، لم يتخرّج من الدورة سوى نحو 600 متطوّع، وهو عددٌ أثار دهشة الرجل نفسه. لم يقتصر الاستغراب على الانضباط الصارم، بل شمل طبيعة التدريب، إذ خُصص الأسبوع الأول للتعليم الديني، وتضمّن محاضرات مطوّلة، منها محاضرة عن المولد النبوي استمرّت ساعتَين ونصف ساعة. قد لا تكون رواية الصحيفة الأميركية دقيقة، لكنّها تشي بصعوبة الانتقال من الفصيل العقائدي إلى الجيش الوطني. وفي إدلب، تكرّست تجربة الجيش العقائدي، وصار التقدّم في الجيش والأمن العام مرهوناً (إضافة إلى التدريب العسكري) بحفظ أجزاء من القرآن والتبحّر في العلوم الشرعية. كان ذلك ضرورياً، ليس فقط في مواجهة نظام استخدم ورقة الطائفية هو وإيران، بل كان ضرورياً أيضاً في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فمن يقاتلها أكثر تديّناً وفهماً للدين منها. انتصرت الثورة، وتقدّم في الرتب العسكرية حفظةُ القرآن والمتديّنون؛ فهل يعني هذا أن يقتصر الجيش عليهم؟... هذا يعمّق الشرخ حتى بين السوريين السنّة؛ بمعنى أن المدخّن وغير المتديّن عموماً لا مكان له في الجيش، وباقي الطوائف تتحوّل إلى مليشيات مناوئة للدولة السنّية (!). يشكّل الاتفاق مع (قسد) فرصةً مفصليةً لإعادة بناء جيش وطني جامع. فالخيار الحاسم هنا دمج هذه القوات ضمن وحدات الجيش المختلفة، لا الإبقاء عليها جسماً مستقلاً، لأن ذلك يعيد إنتاج منطق الفصائل ويحول دون قيام جيش وطني حقيقي. والدمج بابٌ لتوسيع الجيش والأمن العام ليشملا السوريين جميعاً، بمعزل عن انتماءاتهم السياسية أو الطائفية، كفيل بتعزيز الثقة القائمة أصلاً وتحويلها إلى شرعية مستدامة. بديل الجيش الوطني إعادة إنتاج نموذج طائفي شبيه بما جرى في العراق بعد 2003، إذ أصبحت القوات المسلّحة انعكاساً لانقسامات المجتمع. وقد أثبتت القوات المسلّحة والأمن العام خلال العام الماضي (2025) قدرةً واضحةً على الإقدام والتضحية، وهو ما عزّز مكانتهما في الوعي العام. وكانت إحدى القصص الرمزية البارزة استشهاد عنصر من الأمن العام في حلب بعد أن فدى المدنيين بنفسه خلال إحباط هجوم إرهابي ضدّ إخوانه المسيحيين في احتفالات رأس السنة الميلادية. وهي حادثة تركت أثراً عميقاً في الرأي العام، ورسّخت صورة الأمن بوصفه حامياً للمجتمع لا أداة قمع.

> **الإبقاء على «قسد» جسماً عسكرياً مستقلاً يُعيد إنتاج منطق الفصائل بدلاً من قيام جيش وطني**

ولطمأنة النواة الصلبة من العقائديين، لا يعني الجيش الوطني معاداة الدين؛ على العكس، فالتجارب المقارنة تقدّم دروساً واضحة. فالجيش الأميركي، على سبيل المثال، يضمّ أكثر من ثلاثة آلاف كاهن مسيحي يقدّمون الخدمات الدينية، إضافة إلى أكثر من عشرين مفتياً للجنود المسلمين في الجيش الأميركي، من دون أن يتحوّل الدين إلى أداة إقصاء. وفي التجربة الأردنية، حيث بنى الجيش البلاد، كان الشيخ عبد الله العزب مفتياً عاماً للجيش العربي وقائد الجيش البريطاني غلوب باشا. وحرص الملك عبد الله (المؤسّس) على وجود مسجد داخل كل كتيبة ومفتٍ لها يحمّس الجنود ويحثّهم على الشهادة. وتطوّر جهاز الإفتاء في القوات المسلّحة الأردنية ليصبح مؤسّسةً يقودها ضبّاط برتب رفيعة تؤدّي دوراً دينياً وتربوياً وأخلاقياً من دون إكراه أو تمييز. وكان الدكتور نوح سلمان لواءً مديراً للإفتاء، تماماً كما كان المسيحي المقدسي داود حنانيا فريقاً، أسّس الخدمات الطبية الملكية.

في الحالة السورية، لا يمكن تجاهل دور الدين في مجتمع أنهكته الحرب والانهيار الاقتصادي والتعليمي. فالدين، في هذه المرحلة، يؤدّي دوراً تعليمياً وأخلاقياً واجتماعياً، لكنّه يجب أن يكون جامعاً لا مانعاً لأحد منهم، وعنصرَ توحيد لا أداةَ فرز. المطلوب جيش يعكس هُويّة المجتمع من دون أن يُقصي أحداً، ويجعل الانتماء الوطني معيار الخدمة والتضحية.

إعادة بناء الجيش السوري ليست مسألةً تنظيميةً فحسب، بل هي مشروع وطني شامل: إمّا أن يؤسّس لدولة جامعة، وإمّا أن يعيد إنتاج الانقسام بأشكال جديدة.

(مدير سابق لقناة الجزيرة)

كاريكاتير **عماد حجاج**

هل تتحدّث الإنكليزية؟

فاطمة العيساوي

في الباص بلندن، يشتم أحد الركاب امرأةً بعد أن لمسته من دون قصد، ناعتاً إياها بـ«القذارة الأفغانية»، ثم يردّد: «هل من أحد هنا يتحدّث الإنكليزية؟». يتجاهل الجميع الأمر، بمن في ذلك الراكبة المقصودة بالشتيمة وسائق الحافلة، فيما يواصل الإنكليزي الغاضب (يبدو في حالة سكر) شتمَ ركاب آسيويين، طالباً منهم أن يغادروا. ليست تلك حادثة فريدة من نوعها في يومياتنا، بل لعلّها باتت ظاهرةً في حافلات العاصمة البريطانية، حيث السؤال الساخر ما إذا كان هناك أحد يتقن الإنكليزية، يمثّل انعكاساً لصعود موجة اليمين المتطرّف الذي يرفع شعار الدفاع عن القيم البريطانية في وجه دخلاء يهدّدونها، من المهاجرين، والمسلمين منهم بشكل خاص. رافق صعود نجم زعيم اليمين المتطرّف نايجل فاراج تطبيعٌ للخطاب الكاره للأجانب الذي يحمله، باعتباره علامةً على الانتماء الخالص. حزب الإصلاح الذي يتزعّمه (وبات في طليعة الأحزاب البريطانية شعبيةً) استقطب كثيرين من نوّاب حزب المحافظين وزعاماته، ومنهم مسلمون وأبناء مهاجرين من أصول آسيوية. إلا أنّ هذا التمدّد الشعبي لم يكن ممكناً من دون تطبيع خطاب الكراهية للأجانب في الإعلام التقليدي، باعتباره تعبيراً حرّاً عن الرأي لمجموعة من المواطنين، وتماهياً مع حاجة هؤلاء «المواطنين الأصليين» للانسجام في مجتمعاتهم. يلاقي خطاب فاراج صدى خصوصاً لدى الشبّان الذين يعتبرون أن كلامه المباشر وغير المهذّب تعبيرٌ عن نقاء لم يعودوا يجدونه لدى الطبقة السياسية. ينفي فاراج تهمة العنصرية، معتبراً (كما آخرين من أمثاله من شخصيات اليمين المتطرّف) أنها دليل على وطنيته، رغم أنّه يشكّك علناً بإمكان تقبّل المسلمين واحترامهم القيم البريطانية، وهو الذي وعد بترحيل مئات آلاف من الأجانب إذا أصبح رئيساً للوزراء. أحد الداعمين الرئيسيين للحركة، الناشط المناهض للإسلام والمشجّع السابق لكرة القدم، تومي روبنسون، يحصد شعبية مماثلة (أكثر من 1,8 مليون يتبعونه في «إكس»)، وكان دعمه الحزب شكّل إحراجاً لفاراج، وتناقضاً مع ادعاء الأخير وأنصاره أنهم لا يمثّلون «يميناً متطرّفاً، بل يميناً»، وأن شعاراتهم العنصرية هي تعبير عن «المنطق السليم».

إلا أنّ اليمين المتطرّف، الذي كان قبل سنوات قليلة يُعتبر حالةً غير مؤثّرة في المشهد السياسي البريطاني، بات مشهداً شبه عادي في الحياة العامة، يترافق مع ما يُعتبر صعوداً للشوفينية الوطنية على طريقة اليمين المتطرّف الأميركي. على سبيل المثال، انتشرت أعلام إنكلترا (يرفعها أيضاً اليمين المتطرّف) في عديد من شوارع المدن البريطانية. وقالت مجموعةٌ تطلق على نفسها اسم «محاربو ويولي» إنها وراء رفع الأعلام، مبرّرةً الأمر بأنهم «مجموعة من الرجال الإنكليز الفخورين الذين يجمعهم هدف واحد، وهو إظهار مدى فخرنا بتاريخنا وحرياتنا وإنجازاتنا». إن كانت الأعلام لا تشكّل تهديداً لأحد، ولو خرجت عن عادات البريطانيين في عدم إشهارها، إلا أنّ التظاهرات التي باتت تخرج في الشارع بشكل دوري تحمل خطاباً عنيفاً في عنصريته، فضلاً عن العنف المادي في مهاجمة الشرطة وحرق الإطارات وغيرها. للمرّة الثانية، تعرّضت منطقة تاور هامليتس في لندن لتهديد اليمين المتطرّف الذي طالما استهدف التنوّع الثقافي الذي تمثّله المنطقة مثالاً لما يراه سيطرةً للإسلام على العاصمة. الناشطون في ما يسمّى حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) خطّطوا لتنظيم مسيرة «السير مع يسوع» في المنطقة، تماشياً مع ما تبثه دعاية اليمين المتطرّف من أن الجاليات المسلمة باتت تسيطر على أحياء بكاملها في لندن وتعمل على تدمير الثقافة المحلّية، إلا أنّ شرطة العاصمة منعت المسيرة من المرور.

> **يبدو أن المجتمع البريطاني يطوي صفحة التنوّع الثقافي**

يبدو أن المجتمع البريطاني في طريقه إلى طيّ صفحة التنوّع الثقافي الذي طالما شكّل العلامةَ الفارقة له مقارنةً بالجيران الأوروبيين. لم تعد شعارات شكّلت عموداً فقرياً في ثقافة التنوّع البريطاني وساهمت في نجاح اندماج المهاجرين (فرادى ومجموعات) مقارنة بتجارب الجيران في مقاربة الهجرة، تعني كثيراً لجيل الشباب المنجذب إلى شعارات النقاء الهُويّاتي. لم يكن يخيّل لي أنني سأسمع شتيمة من نوع (هل من أحد يتكلّم الإنكليزية) في الباص اللندني كما لو أنها مجرّد نكتة سمجة. ولم يخيّل لي أيضاً أن ركّاب الحافلة، في تنوّعهم، لن يجدوا ما يقولونه في وجه الشتيمة التي تريد أن تلغينا جميعاً، بوصفنا لندنيين أصيلين. لربما هي لندن الجديدة يا عزيزي!

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

إعمار غزّة وإعادة بناء القوة الذاتية الفلسطينية

علاء الترتير

في غمرة الوهن السياسي الفلسطيني، وهلاك المشروع الوطني، وغياب البرنامج السياسي الموحّد وأنماط القيادة الشرعية الفعّالة، وتشتّت الكلّ الفلسطيني وتشرذمه، وحالة التيه المصاحبة لذلك كلّه، يواجه الفلسطينيون اليوم مفترقَ طرقٍ حقيقيّاً وتاريخيّاً ومصيريّاً. وفي هذه اللحظة بالذات، التي تكثر فيها المساحات الرمادية ويشكّل فيها الغموض جزءاً من منظومة السيطرة الاستعمارية، يجدر أكثر من أيّ وقت مضى نقاش الأوراق الفلسطينية في جعبتهم وتحليلها وتبيانها، والتي بإمكانها أن تنقلهم من حالة الانكسار والضعف والتيه إلى حالٍ أفضل ليكونوا قادرين على الفعل وامتلاك زمام المبادرة، من أجل مجابهة التحدّيات الجسيمة ومحاولات محو الوجود والهُويّة والكيانية الفلسطينية. وهذا يتطلّب بالضرورة الانخراطَ في عملية جدّية وصادقة (غير مكابرة) للمراجعة الذاتية والنقد الذاتي الحقيقي، بوصفها مطلباً استباقيّاً لبناء مستقبلٍ مغاير لا يعيد بناء ما سبق بأغلفة مختلفة، وإنما يؤسّس لما هو جوهريٌّ مختلف، ليواكب معطيات الظرف الحالي وتبعات الإبادة وحالة الفشل السياسي الجمعي للحركة الوطنية الفلسطينية.

هذه الحركة الوطنية بأقطابها وتبايناتها، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، لم تؤسّس جسماً سياسيّاً فلسطينيّاً حصيناً قادراً على المناورة ومحاكاة التغيّرات والتكيّف المبدئي مع التحوّلات البنيوية في المنطقة والعالم. ولكن الأهم أنها فشلت أيضاً في بناء جسم وطني جامع ومرجعي وشرعي وفعّال وملموس ينضوي الفلسطينيون، باختلاف مشاربهم، تحت إطاره، ويشكّل مظلّةً سياسيةً تمثيليةً تشاركيةً تتسع للرؤى السياسية المختلفة للفلسطينيين. فلا تعني الوحدة أن يتماهى الفلسطينيون في برنامجهم السياسي (فهذا منافٍ للتعددية السياسية) بل أن تتداخل وتتقاطع وتشتبك وتختلف برامجهم السياسية، ولكن من أجل الانخراط في عملية تحرّرية وانعتاقية تضع الحرية والكرامة وتقرير المصير والعودة أهدافاً مشتركةً وجامعة. فنهج الإقصاء، الذي يتقاطع مع هدف التفتيت والشرذمة الذي تنشده القوة الاستعمارية، هو ما قام به فعليّاً أقطاب الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصّةً خلال العقدَين الماضيَين، وهو غياب تمثّل في مأسسة الانقسام وما تبعه من وهن للمشروع الوطني وترسيخهما.

وعليه، وفي ظلّ ما تبيّن خلال العامَين الماضيَين، وبكيفية ومعطيات حركتَي فتح وحماس مع التغيّرات الإقليمية الآخذة في الحدوث ومعطياتهما، فالمحاسبة والمساءلة لأقطاب الانقسام الفلسطيني ليست ترفاً سياسيّاً، بل هي في جوهر أيّ عملية تغييرية، بما فيها إعادة إعمار قطاع غزّة، إن كان الهدف هو التأسيس لمرحلة سياسية جديدة تتعلّم من الماضي وتبني مرحلةً جديدةً عنوانها الشرعية والتمثيلية والفعّالية السياسية ومركزية وجوهرية الإنسان في الفعل السياسي.

وتشكّل المرحلة الحالية، وعملية إعادة الإعمار قيد التشكّل، مدخلاً آخر لا يتوجّب التفريط فيه، ليس من أجل المحاسبة والمساءلة فحسب، وإنما لإرساء قواعد جديدة للفعل السياسي الفلسطيني الجمعي. فعملية إعادة الإعمار المادي تتطلّب أن تقترن بورشة عمل جادّة لإعادة الإعمار السياسي للسياسة والحوكمة الفلسطينية، لتعيد تعريف ماهية النظام السياسي الفلسطيني ومؤسّساته التمثيلية وقيادته ورؤيته، وأشكال الحوار الوطني وإطارها، وشكل الإطار القيادي الفلسطيني، ونوع خطابه وطبيعته، واستراتيجيات فعله السياسي، وأشكال مقاومته واشتباكه وأدواتهما، ودور مؤسّساته، بما فيها جوهرية دور المجتمع المدني وأدواره التكاملية، في طريق يجعل الفلسطينيين أقرب إلى الحرية، بدل أن يتكيّف ما ذُكر أعلاه مع عمليات معقّدة لتحسين شروط العيش فقط تحت الاستعمار بتنوّع أشكاله وأدواته.

ومن أجل الانخراط في عملية كهذه، ينبغي تبيانُ مواطن القوة الذاتية الفلسطينية لاستثمارها والبناء عليها، وهذا بالضرورة يذهب إلى ما هو أبعد من جوهرية (وأهمية) الوجود والصمود الفلسطيني أمام محاولات الاقتلاع. فهذا الوجود والصمود بحاجة إلى مدعّمات وتغذية وتعزيز ليتحوّل من فعلٍ مستقبِل إلى فعلٍ رافد، وليتحوّل من فعلٍ ساكن إلى فعلٍ منخرط، وليتحوّل من فعلٍ مضاد إلى فعلٍ مبادر، ومن دوائر ردّة الفعل إلى دوائر الفعل. فالدور التحويلي والتغييري للوجود والصمود الفلسطيني، وهو أحد أهم مواطن القوة الذاتية الفلسطينية، ما زال ينتظر وجود بوتقات مؤسّساتية ورؤية قيادية وأدوار تكاملية وقنوات فعل سياسية، من أجل بلورة هذا الأساس المتين وتحويله إلى موطن قوة فعّال يبني على الميّزات التنافسية (بلغة الاقتصاد) للفلسطينيين بوصفهم مجتمع حراك اجتماعي قادراً على تحويل القوة إلى أدوات فعل إن توفّرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك، كالقيادة والمؤسّسات والرؤية والتشاركية والمحاسبة. وهذه ليست أفكاراً بعيدة المنال، لكنّها تتطلّب تغيير اتجاهات بوصلة الفعل السياسي الفلسطيني ليكون مجابهاً مشتبكاً ندّيّاً يبني على مواطن قوته الذاتية بعد تبيانها والاستثمار بها.

وعليه، تبدو مهمّة بناء «مصفوفة مواطن القوة الذاتية الفلسطينية» ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى، خصوصاً بعد عامَين من الإبادة. يجب أن تكون هذه المصفوفة نتاج عمل جمعي، وهي مصفوفة حيّة لن تأتي بما هو عجائبي، بل تؤطّر مواطن القوة الفلسطينية الموجودة من رأسمال بشري واجتماعي، ومجتمع مدني منخرط وفاعل، وآليات صمود ومقاومة، وأنماط ريادية في قطاعات شتى، وشرائح مجتمعية مهمّشة قادرة على التغيير... والقائمة تطول. فبعد الحالات العديدة من الانكسار والضعف والتيه، تشكّل مصفوفة كهذه مدخلاً مهمّاً من أجل بناء «قائمة الأمل» في غمرة الألم كلّه.

> **يشكّل «ميثاق الحرية» أرضيةً وهدفاً لحوار وطني فلسطيني نقدي وشامل في طريق إعادة الإعمار**

«قائمة الأمل» هذه يمكن أن تشكّل مرجعاً لتغذية الفعل الفلسطيني، وتعرض مواطن قوة ذاتية للاستثمار والبناء، وتذكّر الفلسطينيين أنفسهم أولاً ببعض ما عندهم، الذي سعى العديد من الفاعلين الدوليين والمحلّيين إلى نزعه منهم على مدار العقود الماضية. حان الوقت لاستعادة مواطن القوة بالمعنى العملي والعيني، وتوسيع قاعدة القوة الذاتية والتمكين من أجل التغيير التحويلي المستدام والبعيد عن الاحتفاء اللحظي، بما فيه ذلك المادي بإعادة إعمار الأبنية، فتلك كما شهدنا مراراً وتكراراً عرضة للهدم السريع، ولكن مواطن القوة العضوية والمجبولة بالقدرة والميزة الفلسطينية لا يمكن أن تنسلخ منهم، بل هي تتعزّز إن تحوّلت من قوة ذاتية للصمود والوجود إلى قوة تحويلية تبني أساساً يضع الإنسان في جوهره فاعلاً قادراً على التغيير، لا متلقّياً قابلاً للتعايش. ولتعزيز أضلاع «مصفوفة مواطن القوة الذاتية الفلسطينية» و«قائمة الأمل» وتحصينها وتقويتها، ثمّة ضلع ثالث، تأطيري وناظم بطبيعته، بحاجة إلى التبلور. يتمثّل هذا الضلع آنيّاً بضرورة العمل على سرعة إصدار «ميثاق غزّة» لتحديد الخطوط العريضة والمبادئ التوجيهية والأسس الرقابية ونهج الملكية المحلّية لرسم مستقبل غزّة، مسترشداً بما خطّه المجتمع المدني الفلسطيني على مدار العامَين الماضيَين، ليشكّل بوصلة للمضي في طريق مغاير ومجابه لما يُحاك للفلسطينيين اليوم في غزّة وما بعدها.

يشكّل «ميثاق غزّة» هذا فصلاً من ميثاق أكبر يمكن تسميته بـ«ميثاق الحرية»، الذي يمكن أن يشكّل أرضيةً وهدفاً لحوار وطني نقدي وشامل يتبنّى نهجاً شموليّاً لطريق إعادة الإعمار، ليشمل بالضرورة إعادة الإعمار السياسي وإعادة بناء الوكالة والفاعلية السياسية المرتكزة على الناس والجماهير، والمعزِّزة لمواطن القوة الذاتية الفلسطينية، والقادرة على تخيّل رؤى لمستقبل متحرّر يقرّر فيه الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم وصياغتها.

(كاتب فلسطيني)

عندما يُربكنا تشومسكي

معن البياري

أحجارٌ ثقيلةٌ يرمينا بها ما وصل إلينا من نُقولاتٍ من «ملفّات» الملياردير رجل الأعمال، جيفري إبستين، أو على الأصحّ ما تأخُذنا إليه متاهة خرائط هذا الرجل المُلغز في مماته وبعض حياته، المُدان بقذاراتٍ جنسيةٍ وسقوطٍ أخلاقيٍّ مع قاصراتٍ وأطفال، حيث نقع على متواليةٍ من أسماء شخصياتٍ من كل جهات الأرض، كانوا على صلاتٍ مع إبستين الذي أذيع أنه انتحر شنقاً في صيف 2019 (عن نحو 66 عاماً) في سجنه في نيويورك، وترجّح تقديراتٌ غير قليلة أنه قُتل. نُفاجأ بأن سيئ السمعة، وصاحب الشناعات الثقيلة، هذا، من أصدقاء غزير الأوصاف المحمودة المستحقة، المفكر اللامع في نقد الإمبريالية والسياسة الأميركية، واللغوي، ونصير الفلسطينيين، والساخط على إسرائيل، نعوم تشومسكي. المفاجأة غريبة، مثيرة، لكن الأهم أنها صادمة، سيّما وأن الصلة بين اثنيهما لم تكن ظرفية، بل تبدو وثيقة، وقامت وتوطّدت بعد إدانة إبستين بارتكاب جرائم اتّجار بالبشر واعتداءاتٍ جنسيةٍ واستغلال أطفال ومراهقات في العام 2008. وكان صاحب كتاب «من يحكم العالم؟» على معرفةٍ بهذا كله، بل، ونصح صديقه السافل ذاك بأن لا يكترث بضجيج الصحافة في تناولها ما دين به والشبهات المُقرفة التي تحيطه. ولم يكن تشومسكي من زوّار جزيرةٍ لإبستين في أرخبيلٍ في بحر الكاريبي، التي خصّصها لاستضافة نجوم ومشاهير و«تأمين» خدماتٍ جنسيةٍ شنيعةٍ لهم فيها، غير أن المفكّر، الذي تجاوز السادسة والتسعين عاماً أخيراً، أقام وزوجته، مرّات، في شقة لإبستين في نيويورك، وفي أخرى له في باريس، وكذا في مزرعة له في الولايات المتحدة.

ومن عجبٍ أن يدافع تشومسكي عن صلة الصداقة التي جمعته بالفاسد المُفسد، وبأنها لا تخصّ رجال الإعلام الذين سألوه بصددها. لا يرى حرجاً في هذا كله. ولنا أن نقول إن من حقّ أي شخص أن يقيم الصداقات التي يشاء، غير أن المسألة هنا لا تنقاس بالبديهيّ العادي، لأن الحديث يتعلّق بشخصٍ من أبرز نقّاد التوحش الرأسمالي، ويُحسب اشتراكيّاً تحرّرياً في محملٍ ما، يطلب مساعدة شخص متّهم رسميّاً بجرائم وسخة، والشكوك ثقيلةٌ بكيفيات جمع ثروته التي تردّد أنها تزيد على ستمائة مليون دولار، وبناها أولاً من أعمالٍ عقاريةٍ وخدماتٍ ضريبيةٍ مع مليارديرات ورجال أعمال، وذلك بعد أن ترك وظيفته معلماً (ثم مديراً) في مدرسة، انكتب أن سلوكه كان في الأثناء مع قاصراتٍ مشيناً، وبعد أن انصرف إلى أعمالٍ التي من الغرائب أن لا يضعها تشومسكي ضمن منطق زواج النفوذ المالي في الولايات المتحدّة مع السلطة وتشابكاتها وخرائطها. وعندما يستعين صاحب نظرية «النحو التوليدي» بإبستين لتسوية قضيةٍ تتعلق بمبلغ مالي له، فإنك سترتاب لا شكّ، فثمّة طرائقُ أخرى كان في وُسعه أن يسلكها لحل إشكالٍ من هذا النوع، من دون أن يتّسخ بصلةٍ مع شخصٍ مُدانٍ وموسوم بفضائح جنسيةٍ مُخزية، من المحزن أن يتحدّث المثقف اللامع عن «نقاشاتٍ فكريّةٍ» كانت بينهما، فقد كان ذاك «صديقاً عالي القيمة، ومصدراً منتظماً للإلهام الفكري». وأظنّنا، هنا تحديداً، في حاجةٍ شديدة الإلحاح لمعرفة المستوى الفكري والثقافي الذي كان عليه شخصٌ يحترف تقديم «خدمات» جنسية لأصحابه مع قاصرات، سيّما وأن شيئاً من هذا لم يأتِ عليه أيٌّ من أصحابه وأصدقائه وزبائنه في أرطال المراسلات التي صادفنا نتفاً أصابتنا بالروْع والجزع لوفرة ما فيها من سفالات.

ليس من تفسيرٍ يحسم الصدمة المباغتة في وجود اسم نعوم تشومسكي (فقد النطق والكتابة منذ أكثر من عام) بين صداقات جيفري إبستين، في مراسلاتٍ وصور شخصية بينهما، وفي الذي أبانت عنه تقارير صحفية موثوقة، ليس سوى أنها غوايات تغشى النفس البشرية في سياقات غامضة، ثاوية في جوف عميق. لم يكسب تشومسكي شيئاً انتفع منه مالياً أو اجتماعياً من صلته بسيئ الصيت ذاك، ولم يحرز منه متعاً ذاتية في شيخوخته. إذن، لماذا «غامر» وأقام هذه العلاقة مع شخصٍ من هذا اللون؟ ربما ليُربكنا، وليس أكثر.

عن ألبانيز التي «تكره» إسرائيل

حسام أبو حامد

ليست فرانشيسكا ألبانيز مجرّد اسمٍ أمميّ آخر يعبّر عن قلقه ممّا تؤول إليه الأوضاع في مشارق الأرض ومغاربها، لكنّها صارت، منذ تسلّمها مهمتها مقرّرةً خاصّةً للأمم المتحدة معنيّةً بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، واحدةً من أكثر الأصوات إثارةً للجدل. لا تتحدّث السيّدة الإيطالية لغةً رماديةً، ولا تجيد طمأنة العواصم. هي تقول ما تعتقد أنه توصيفٌ قانوني وأخلاقي لما يجري من ممارسات إسرائيلية بحقّ الفلسطينيين، حتى إن بدا كلامها فاضحاً إلى درجة الإحراج لتلاحقها تهمة دائمة: «تجاوز الحدود». وليس مفاجئاً أن يهاجم ألبانيز وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، ولا أن يطالب بتنحّيها (أو تنحيتها) من منصبها، على خلفية تصريحاتٍ نُسبت إليها في فعاليةٍ بالدوحة، انزلقت فيها (بتعبير الوزير الفرنسي) نحو تعميم يمسّ إسرائيل كياناً وشعباً، ما يوحي بمحاولة فرنسية لطرح صيغة دبلوماسية ترسم خطّاً واضحاً: النقد السياسي مشروع، أمّا لغة للإدانة الجماعية فخطّ أحمر. هي صيغة رفضتها ألبانيز، وقالت إن الاقتباس المتداول، المنسوب إليها، مبتورٌ أو محرّفٌ، وإن المعنى حُمل على غير قصده، فلم تتراجع عن حدّة موقفها من الحرب على غزّة، ولا عن «قسوة» مفرداتها التي تصف ما يجري هناك، مع رفضها أن يكون سوء النقل مقصلةً سياسية.

فرنسا، الطرف غير العابر في هذا الاشتباك، تتعامل مع الملفّ الفلسطيني الإسرائيلي تحت ضغطَين متوازيَين: داخلي يتعلّق بحساسيةٍ أوروبية تجاه أيّ خطاب قد يُقرأ «معاداةً لليهود»، وخارجي يتعلّق بصورتها دولةً تدافع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان. لذلك بدا الهجوم على ألبانيز مناورةً لإعادة ضبط البوصلة أمام جمهورها أولاً، وأمام خصومها ثانياً، فأقرّ بارو بمشروعية الحديث عن حقوق المدنيين، لكنّه تحفّظ على اللغة التي تخرج «من نطاق النقد». لكنّ القضية ليست خلافاً على اللغة، بقدر ما هي نزاعٌ على «الوظيفة»، وظيفة المقرّر الخاص؛ المنصب الذي صمّم من حيث المبدأ ليكون مستقلّاً عن الدول، فيقول ما لا تجرؤ الدبلوماسية «الحذرة» على قوله. وفي ملفّاتٍ شديدة الاستقطاب (كحال غزّة والقضية الفلسطينية عموماً) تصبح هذه الاستقلالية هشّةً، فكلّما اقترب الخطاب الحقوقي من توصيفٍ «قاس»، سارعت العواصم الغربية إلى محاكمته بمعايير السياسة لا بمعايير القانون، وألبانيز تعرف هذا جيّداً، فلا تتوقف عن نقد النظام الدولي الذي سمح بالإبادة الإسرائيلية في غزّة، وتختار صوراً بلاغيةً لا تُهادِن.

لا تمنح ألبانيز العالم رفاهية الاكتفاء بالتعاطف اللفظي، فتُحرج العواصم حين تربط بين الصمت والمسؤولية، فتُذكّر بأن القانون الدولي لا يخضع للانتقائية بحسب الحاجة. ولا تبدو فرنسا من بين عواصم غربية وحدها في هذا المشهد، هي هنا الطرف الذي قرّر رفع السقف علناً، فهاجم وزير خارجيتها ألبانيز التي لم تطلب سابقاً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تدخّلاً عسكرياً لإنقاذ الأرواح في غزّة، بل فقط: «عليك التوقف عن التجارة مع إسرائيل».

وبينما يتضخّم الجدل حول «العبارة»، يتضاءل الحديث عن أصل المأساة، فتصبح المعركة على «الاقتباس» بديلاً من المعركة على وضع حدّ للمأساة. إنه «التهذيب اللغوي» بديلاً رخيصاً من الفعل السياسي والأخلاقي، وثمّة من يريده منطلقاً لإدارة حروب الإبادة، فنصبح جميعاً ضحايا، حتى ألبانيز، ولا يملك الضحايا رفاهية اختيار المصطلحات التي لا تُحرج العواصم، وتروّض الخطاب الحقوقي، فتعيده إلى مستوى لا يزعج «الحلفاء» ولا يربك حساباتهم.

لا تتعلّق المسألة بما إذا كانت ألبانيز «تكره إسرائيل»، بقدر ما تكشف الخوف من اللغة حين تلامس الحقيقة التي تشهد عليها بصمات من يطلقون النار، وبصمات الذين يبرّرون، وبصمات الذين يشيحون بوجوههم كي لا يَروا.

موسم الهجوم على ثورة 25 يناير

أحمد طه

تمثّل الأحداث المفصلية الكبرى نقاط تحوّل في تاريخ الشعوب، من شأنها إعادة تشكيل الوعي الذاتي، وغالباً ما تكون مصحوبةً ومتبوعةً بحالةٍ من العصف الذهني الموسَّع. فالأحداث التاريخية تقبل، بطبيعة الحال، إعادة القراءة أكثر من مرّة، من المعاصرين واللاحقين على السواء، بعد مرورها في فترة كافية تهدأ فيها اللواعج، ويتحرّر العقل من المؤثّرات والانفعالات المصاحبة لوقوع الحدث، فالاقتراب الشديد من الصورة يحولُ دون رؤية معالمها، بينما الابتعاد مسافةً معقولةً عن اللوحة، يسمح للأعين أن تتأمّل تفاصيلها كافة بصورة شاملة.

من الطبيعي أن تختلف قراءة الحدث التاريخي باختلاف زوايا النظر، وفق عدّة عوامل في مقدّمها الموقع الاجتماعي، والحصيلة المعرفية، ومدى الاستفادة أو التضرّر من التغييرات الناتجة من الحدث؛ ولكن من غير الطبيعي على الإطلاق أن تختلف القراءة اختلافاً كليّاً يصل إلى التناقض الكامل، إلى درجة يجد المرء فيها نفسه تائهاً بين روايتَين متنافرتَين، تنفي إحداهما الأخرى، وتُعدّ ثورة 25 يناير (2011) المثال الأبرز في هذا الصدد. وبالرغم من مرور 15 عاماً على وقوعها، فإن الانقسام ما زال قائماً بشأن قراءة ما جرى في ذلك اليوم. وكلما تحلّ الذكرى، وصولاً إلى ذكرى تنحّي حسني مبارك (11 فبراير/ شباط)، يشتعل الجدل مجدّداً وتتسع الهوّة بين فريقَين: يراها بعضهم ثورة عظيمة أطاحت نظاماً سلطوياً جثم على صدر مصر ثلاثة عقود، في حين يفيض الفضاء الإعلامي المصري بخطاب «مؤامراتي» زاعق يقدّم تفسيراً تآمريّاً فُجّاً، يزعم إن ما جرى كان مؤامرةً أجنبيةً كبرى استهدفت إسقاط الدولة المصرية، وإخضاع مصر لسياسات قوى دولية لا تُضمر لمصر أيَّ ودّ، عبر تمويل شبكة ضخمة من النشطاء، انساقت وراءهم قطاعات من الشعب من دون وعي. وكأنّ ثورة يناير قد خرجت من العدم من دون أن تسبقها مقدّمات وإرهاصات ظلّت تتراكم سنوات حتى انفجر المرجل بغتةً، بعد فترة طويلة من الغليان، في غفلة من سلطة معزولة عن الشعب. فالثورة هي العملية الجراحية التي تلجأ إليها الحياة في الأمّة، بعد أن تُسدّ في وجهها السبل الطبيعية للتدفّق والانسياب، وفق تعبير فتحي رضوان؛ فالحياة كالمياه تشقّ لنفسها المجاري والجداول، فإن وجدت عقبةً دارت حولها، فإن تعذّرت كل محاولة، فاضت وحطّمت الجسور وأغرقت ما حولها حتى تشقّ طريقاً طبيعيّاً.

التفسير «المؤامراتي» للأحداث هو أعجز التفسيرات؛ فمن شأنه تعطيل العقل عن العمل، وإعفاء الذات من المسؤولية والاعتراف بالخطأ، ما يؤدّي إلى إعادة إنتاج الأخطاء. كما أنه غالباً ما يصطدم بقواعد العقل والمنطق، مثل القول إن «مؤامرةً» كبرى هي التي أخرجت المصريين في «25 يناير»، وكأن الجموع الحاشدة التي خرجت في الثورة، ومثّلت الشعب المصري بطبقاته وفئاته كافّة، كانت حفنة من المغيَّبين المخدوعين الذين تنطلي عليهم أيُّ دعوى جوفاء، ويسهل دفعهم في أيّ مسار (!). وتتعيّن الإشارة إلى أن الدولة المصرية راسخة رسوخ الجبال، ولم تكن يوماً معرّضة لخطر السقوط في أيّ مرحلة تاريخية، حتى في فترات الاحتلال. لكن السؤال الذي يفرض نفسه وفقاً لذلك الخطاب «المؤامراتي»: من هي تلك القوى الدولية التي استهدفت نظام حسني مبارك وسعت إلى إسقاطه؟

كانت الرتابة والنمطية هي السمة الأبرز لعهد مبارك الطويل (امتدّ من دون مبرّر ثلاثة عقود)، الذي يمكن أن نصفه بأنه كان عصر اللافكرة واللامشروع في الداخل والخارج. فمبارك، الذي كان أداؤه السياسي قائماً على التعامل مع المشكلات المتراكمة المعقّدة بـ«المسكّنات» اليومية من دون رؤية طويلة المدى، وكان أشبه ما يكون بالموظف الحكومي، لم يمثّل في أيّ مرحلة من عهده المديد مصدر إزعاج للقوى الدولية. فمصر في عهد مبارك كانت حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، ولم تخرج عن الخطّ السياسي الأميركي. وبطبيعة الحال، لم تكن يوماً من القوى المناوئة للسياسات الأميركية في المنطقة. كما أنّ نظام مبارك لم يمثّل تهديداً من أيّ درجة لإسرائيل؛ فقد حرص على الالتزام بمعاهدة السلام ولم يسعَ يوماً إلى خرقها أو تعديلها. كما أن المعادلة الاستراتيجية التي أرستها «كامب ديفيد» برعاية أميركية صبّت في صالح إسرائيل التي اغتنمت فرصة السلام مع أكبر دولة عربية، من أجل التمدّد وتوسيع النفوذ، الذي وصل إلى المجال الحيوي لمصر مثل دول حوض النيل.

> التفسير «المؤامراتي» للثورة أعجز التفسيرات؛ يعطّل العقل ويعفي الذات من المسؤولية
>
> القدر المتيقَّن منه أن ثورة 25 يناير جمعت بين المحاسن والمساوئ، لكن الفشل الذريع الذي آلت إليه جعل الأنظار تنصبّ على مساوئها، بل تعمل على تضخيمها

ولو استسلمنا للتفكير «التآمري» الذي يقول إنه قد تنجح «مؤامرة» ما في دفع أعداد صغيرة للخروج في بقعة محدودة، فأن تنجح جهة ما، مهما بلغت قدراتها، في دفع جموع غفيرة تضمّ مختلف الفئات العمرية والاجتماعية للخروج بطول دولة كبيرة محورية وعرضها مثل مصر، فهذا من ضروب المحال، يستعصي قبوله وفق قواعد العقل والمنطق. والمفارقة التي تستحقّ التوقّف وتدحض فرضية «المؤامرة»، أن أجهزة الاستخبارات الأميركية نفسها فوجئت بثورة 25 يناير. فقد شهد الكونغرس بمجلسَيه (الشيوخ والنواب) مناقشات عاصفة إبّانها، هيمن عليها اتهام أعضاء الكونغرس (بلهجة صريحة) أجهزة الاستخبارات الأميركية بالعجز والفشل في التنبؤ بوقوع الأحداث في مصر وتقديم تحذير كافٍ للرئيس الأميركي باراك أوباما، وانشغال الأجهزة الاستخباراتية بمطاردة تنظيم القاعدة. فقد قالت رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، ديان فاينشتاين، بعد جلسة الاستماع عن الأحداث في مصر مطلع فبراير/ شباط 2011، إن أداء المجتمع الاستخباراتي كان «قاصراً» على الرغم من المخاطر المتعلّقة بإمكانية حدوث احتجاجات تهدّد باضطراب كبير وهائل في الشرق الأوسط.

وقد عقدت لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأميركي جلسةً مهمّةً في 10 فبراير 2011، وفقاً لـ«BBC» (عربي)، حضرها مدير وكالة الاستخبارات الوطنية الأميركية جيمس كلابر، وهو أرفع مسؤول استخباراتي في الولايات المتحدة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، ليون بانيتا، إذ قالا إن بمقدور الأجهزة التنبؤ بوقوع الاضطرابات، ولكنّها لا تستطيع التنبؤ بالشرارة التي تدفع الناس إلى الخروج إلى الشوارع. حاول كلابر دفع تهمة التقصير عن نفسه، قائلاً إنه درس آلاف التقارير الاستخبارية، واستنتج أن الأجهزة قامت بعمل جيد بمتابعتها الأحداث في تونس ومصر، وإعدادها تقاريرَ دقيقةً عن أوضاع تتغيّر بسرعة فائقة، وأصرّ على أنه لا يمكن دائماً التنبؤ بالشرارة التي تشعل الأحداث. بينما قال بانيتا إنهم تعلّموا من أحداث تونس ما يجب أن ينتبهوا إليه في أحداث مصر، وأضاف أنه شكّل فريقاً من 35 شخصاً لفحص الأحداث في مصر، وطلب من رجاله فحص أمور مثل المشاعر الشعبية وقوة المعارضة ودور الإنترنت، لكنّه أكّد أنه لا يستطيع أن يَعد بالقدرة على التنبؤ بالثورة المقبلة، موضحاً ذلك بالتنبؤ بزلزال أرضي، قائلاً إن العلماء يستطيعون استشعار خطر اقتراب الهزّة، لكنّهم لا يستطيعون تحديد وقت وقوعها، معترفاً بخطأ الأجهزة في استنتاج أن زين العابدين بن علي سيبقى في السلطة، وهو ما أغضب الرئيس أوباما، وقال إن الجميع كانوا يعتقدون أن الديكتاتور سيقضي على التمرّد، وأنه حتى بن علي نفسه لم يكن يعلم أنه سيغادر حتى اضطر للقفز إلى الطائرة.

وعلى صعيد آخر، يدحض شبهة «المؤامرة» عن ثورة يناير تقرير رسمي بالغ الأهمية عن أحداث «25 يناير»، وهو تقرير لجنة تقصي الحقائق في إبريل/ نيسان 2011. وتعود بداية تشكيل اللجنة إلى قرار رئيس الوزراء في حينه، أحمد شفيق، تكليف المستشار الراحل عادل قورة (رئيس محكمة النقض الأسبق) رئاسة اللجنة التي شُكّلت من عدة قضاة ورجال قانون، وكان أمينها العام المستشار عمر مروان، الذي صار لاحقاً وزيراً للعدل. وكانت مهمّة اللجنة البحث في التجاوزات التي حدثت إبّان الثورة، وتحديد المتسببين فيها، سيّما ما حدث في 2 فبراير 2011 (موقعة الجمل). واستعانت اللجنة بقضاة كثيرين من ذوي الخبرة، والباحثين من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمحقّقين والمعاونين من ذوي الخبرة في جمع المعلومات وإجراء البحوث الميدانية، الذين التقوا أطباء وعاملين في المستشفيات وشهود عيان في عدّة محافظات. رفعت اللجنة تقريرها النهائي في 19 إبريل 2011، وجاء في 400 صفحة، بيد أن نصّ هذا التقرير وتفاصيله لم تُنشر قط. وأعدّ رئيس اللجنة ملخّصاً من هذا التقرير لم يتضمّن تفصيلات وأسماء، مكتفياً بالمبادئ العامة والتوصيات. وجاء الملخّص، الذي نشرته الصحف المصرية حينذاك، في 45 صفحة، وفي مقدّمته: «ثورة 25 يناير 2011 ثورةٌ اجتماعيةٌ كاملةٌ بمعنى الكلمة، إذ شكّلت حدّاً فاصلاً بين عهدَين ونقلة كبيرة بين نظامين، وكانت هناك عوامل بمثابة الوقود الذي أشعل هذه الثورة يمكن إيجازها في: الفساد السياسي وغياب شبه كامل للحريات العامة والأساسية، وصنع ديمقراطية ديكورية فقط لم يتفاعل معها الشعب المصري، وغياب العدالة الاجتماعية وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات، حتى صارت تقريباً طبقتَين فقط، وتخلّي النظام السابق نهائيّاً عن مسؤولياته السياسية والاجتماعية تجاه المواطنين، وانتشار الرشوة والمحسوبية حتى أصبحتا لغة وثقافة متعارفاً عليها يوميّاً في حياة المصريين، والقمع الأمني الذي استخدمه النظام في تمرير مشاريعه وإسكات الأفواه المعارضة له، والتضليل الإعلامي وتفريغ الحقائق من مضمونها».

وُصفت ثورة 25 يناير بـ«المؤامرة» من خصومها من أصحاب المصالح الملوّثين بالفساد، الذين أصابهم ضرر كبير منها، أو ممَّن هُدِّدت امتيازاتهم الاجتماعية «غير المكتوبة» التي يتمتّعون بها من دون مبرّر منطقي. كما وصفها آخرون بـ«الفتنة» التي يجب اعتزالها، من الذين تقبع عقولهم في عصور سحيقة، ممَّن لم يكن لهم أيُّ مشاركة من قريب أو بعيد في الثورة، بل إنهم وقفوا ضدّها بكلّ قوة، وقفز بعضهم إلى قطارها في اللحظات الأخيرة، ثم قفزوا بثخانة وجه منقطعة النظير على مكاسبها سطواً وعنوة، وافتعلوا معركةً جوفاء بغير جند حول المادة الثانية من الدستور التي لم تكن محلّ تعديل أو نظر، حين رأوا أن الثورة قامت لإعادة اكتشاف الهُويّة الحضارية وإعادة الشعب إلى حظيرة الدين، وكأنّ جموع المصريين الذين خرجوا إبّان الثورة قد خرجوا للتمرّد على القيم الدينية، في حين أن المصريين خرجوا لأهداف سياسية واجتماعية، مطالبين بتوزيع عادل للثروة وتداول للسلطة، وتفكيك بنية الفساد والاستبداد الذي ما حرّك ساكناً عند أولئك القوم، الذين تحوّل موقفهم تجاه الثورة من الزمهرير إلى الهجير، دفعةً واحدةً من دون حياء أو خجل. والمفارقة العجيبة أن ثورة 25 يناير طُويت صفحتها، ولا يمكن استعادة مشاهدها القديمة، وأنها مُنيت بهزيمة ساحقة، بعدما أخفقت في تفكيك البُنى السياسية والاجتماعية القديمة، ولم تقدّم بديلاً فابتلعتها الوجوه القديمة البائسة المفلسة، ما أعاد إنتاج تلك الثنائية الصراعية القديمة المنكودة نفسها (دولة يوليو/ تموز 1952 – جماعة الإخوان المسلمين).

لملمت ثورة يناير أوراقها وحملت كتابها، ولم يبق منها سوى ذكرى باهتة مثيرة للشجن، تمثّل شبحاً شاحباً لا يملك أن يدفع ضرّاً عن نفسه أو يجلب نفعاً، بينما يظلّ ماثلًا أمام أنظار خصومها مثيراً لقدر كبير من الذعر والخوف لديهم، وهو ما يستدعي ذلك الكم كلّه من حملات الطعن والتشويه، لتخويف عموم الناس من محاولة تكرار المشهد، سيّما الأجيال الجديدة التي لا تعرف شيئاً عن الثورة، من الذين كانوا في سنّ الطفولة في يناير 2011، ودلفوا إلى مرحلة الشباب.

في كل الأحوال، يظلّ القدر المتيقَّن منه أن ثورة 25 يناير جمعت بين المحاسن والمساوئ، لكن الفشل الذريع الذي آلت إليه جعل الأنظار تنصبّ على مساوئها، بل تعمل على تضخيمها، ما أتاح الفرصة لخصومها أن يرموها بما ليس فيها، وهو ما كان سيتغيّر تماماً لو كُتب لها النجاح، ولو جزئياً. ومع هذا، يظلّ مؤكّداً أن تاريخ الثورة لم يُكتب بعد لأسباب عديدة لا مجال للتفصيل فيها. وهنا يحسن أن نستعير ما كتبه فتحي رضوان: «وعندما تخبو نار الثورات وتهبط أعلامها وتخفت صيحاتها، يكون من العبث محاولة استعادة ماضيها وتذكّر وقائعها، لتُبنى على الذكريات حقائق جديدة... ذلك كلّه يذهب إلى ذمة التاريخ... والتاريخ (للأسف) قابض بطيء كسول، ولكنّه مع ذلك يقول أحياناً كل الحق، ويقول كثيراً بعض الحق... ولكنّه يتكلّم في جميع الأحوال».

(كاتب مصري)

ثورة فبراير... بين الذاكرة اليمنية الجريحة وفرص المستقبل

مجيب الحميدي

بعد 15 عاماً، تعود ذكرى ثورة فبراير (2011) في سياق سياسي مختلف عمّا عرفه اليمنيون في العقد الماضي. لم تعد البلاد غارقة بالكامل في استقطاب حادّ يمزّق ما تبقّى من المجال الجمهوري، بل تلوح ملامح محاولة لإعادة ترتيب البيت الداخلي مع تشكيل حكومة جديدة، وتراجع نسبي في أدوار إقليمية أسهمت في تعميق الانقسامات وتغذية الصراع. هذه اللحظة لا تمنحنا رفاهية الاحتفال، لكنّها تتيح فرصة لإعادة التفكير الهادئ في معنى ثورة فبراير وموقعها في المسار اليمني.

لم تكن الثورة في 2011 حدثاً عابراً في سياق الاحتجاجات العربية، بل شكّلت لحظة انتقال رمزية عميقة في الوعي اليمني. للمرّة الأولى منذ عقود، شعر قطاع واسع من اليمنيين بأنهم فاعلون في التاريخ لا مجرّد موضوعات للحكم. انهار جدار الخوف، وتحوّلت الحرية من مطلب نظري إلى ممارسة عامّة في الساحات، واكتشف الناس قدرتهم على الفعل الجماعي خارج معادلات القبيلة والطائفة والولاء الشخصي. كانت تلك لحظة نادرة يختبر فيها المجتمع معنى السيادة الداخلية، حين يشعر الفرد بأنه مواطن لا تابع. غير أن هذه اللحظة، التي يمكن وصفها بذروة وعي سياسي، لم تتحوّل إلى مسار مستقرّ لبناء الدولة. فقد أعادت الحرب والانقسام والانقلاب تشكيل المشهد، ودفعت قطاعات واسعة من اليمنيين إلى إعادة تقييم التجربة بكثير من الالتباس. في الذاكرة الجمعية اليوم، لم تعد ثورة فبراير مشروعاً واضح المعالم، بل أصبحت رمزاً مزدوجاً: جرأة الحلم من جهة، وكلفة هذا الحلم من جهة أخرى. ولم يكن هذا التحوّل في المعنى نتيجة التجربة الثورية وحدها، بل نتاج مسار طويل من الإخفاقات والصراعات والثورات المضادة التي أعادت إنتاج الخوف بوصفه أساساً للسياسة. خلال السنوات الماضية، جرت محاولات منظّمة لتحميل ثورة فبراير مسؤولية كلّ ما آلت إليه البلاد، وتقديمها بوصفها خطأً تاريخياً، وكأنّ مطلب الحرية هو الذي فجّر الحرب، لا انسداد أفق الإصلاح وتآكل مؤسّسات الدولة قبلها. والحال أن الثورة لم تنشأ في فراغ، بل جاءت بعد أن أُغلقت مسارات التغيير السلمي، وتحوّلت الجمهورية تدريجياً إلى نظام عائلي مُفرغ من مضمونه المؤسّسي. حين تُصادر السياسة، ويُختزل المجال العام في إرادة فرد أو شبكة ولاءات، لا تعود الثورة خياراً أيديولوجياً، بل تصبح استجابة لانسداد تاريخي.

> ثورة فبراير في اليمن سؤال مفتوح عن الدولة وعن قدرة مجتمع أنهكته الحرب على استعادة ثقته بنفسه وبمؤسّساته

من هنا، يتجاهل ربط الانهيار بثورة فبراير السياق الذي وُلدت فيه، إذ كانت الثورة محاولة لإحياء السياسة لا سبباً لموتها، لكنّها، مثل ثوراتٍ كثيرة، لم تكن محصّنة ضدّ أخطاء الفاعلين وضعف البنية الوطنية الجامعة. كشفت التجربة هشاشة التوافقات الداخلية، وضعف القدرة على تحويل الزخم الشعبي إلى مؤسّسات مستقرّة، كما كشفت قابلية بعض القوى للانكفاء أو الارتهان لحسابات ضيّقة، غير أن الاعتراف بهذه الإخفاقات لا يعني القبول بسردية تعتبر الاستبداد أقلّ كلفة من الحرية. ترافقت هذه الاختلالات مع تدخّلات إقليمية لعبت دوراً حاسماً في تعقيد المشهد اليمني. فقد شهدت صنعاء وعدن دعماً لانقلابات وصراعات عمّقت الانقسام، وأُعيد إحياء مشاريع سلالية في الشمال ونزعات تفكيكية في الجنوب، في سياق تنافس إقليمي لم يكن معنياً ببناء دولة يمنية مستقرّة بقدر ما كان معنياً بإدارة النفوذ. ومع أن العامل الخارجي لم يصنع الأزمة من العدم، فإنه ساهم في إطالة أمدها، وتحويل الخلافات السياسية إلى صراعات صفرية.

اليوم، ومع هذا التراجع النسبي في أدوار التأجيج الخارجي، وتشكيل حكومة تضمّ أطرافاً متباينة، تسقط تدريجياً ذرائع كثيرة استُخدمت لتبرير الانقسام. يفرض هذا الواقع سؤالاً مباشراً: هل يمكن تحويل التفاهمات التكتيكية إلى أرضية مؤسّسية دائمة؟ وهل تستطيع النُّخب السياسية استثمار اللحظة لإعادة الاعتبار لفكرة الدولة الجمهورية، بوصفها إطاراً لإدارة التنوّع، لا غنيمة تُحتكر أو ساحة يُقصى منها الخصوم؟ لقد كشفت التجربة القاسية التي عاشها اليمنيون خلال السنوات الماضية حدود منطق الإلغاء. فشل الإقصاء، وفشلت الحروب في إنتاج استقرار، وأثبتت المشاريع السلالية أو الشخصانية أنها لا تبني دولة، بل تعمّق الانقسام. وفي المقابل، أظهرت الأحداث أنه لا طرفَ قادراً على إلغاء الآخر نهائياً، وأن البديل من التسوية المؤسّسية ليس الحسم، بل استنزاف مفتوح. من هذا المنظور، لا تكون ذكرى ثورة فبراير مناسبة للرثاء ولا للاحتفال، بل لحظة مراجعة. الخطر الحقيقي لا يكمن في نقد الثورة، بل في شيطنتها بالكامل أو تحويلها إلى أسطورة معصومة. فالتاريخ لا يتقدّم بالتقديس ولا بالإدانة المطلقة، بل بالوعي النقدي الذي يتعلّم من الأخطاء من دون أن يتخلّى عن المبادئ. وإذا كانت ثورة فبراير قد كشفت هشاشة الدولة، فإنها كشفت أيضاً حاجة اليمنيين الملحّة إليها. بعد 15 عاماً، لم تعد المسألة سؤالاً عن تقييم حدث ماض، بل عن إمكانية بناء مستقبل مختلف. هل تتحوّل ثورة فبراير إلى مجرّد حنين أخلاقي إلى لحظة بطولية، أم إلى مرجعية سياسية تذكّر بأن الاستقرار لا ينفصل عن العدالة، وأن الأمن لا يستقيم من دون مؤسّسات، وأن المواطنة المتساوية ليست شعاراً، بل شرط بقاء؟ إن الحكومة الجديدة تقف أمام اختبار يتجاوز توزيع الحقائب. اختبارها الحقيقي يكمن في قدرتها على الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء الدولة: تعزيز استقلال المؤسّسات، تحييد الجيش عن الصراعات السياسية، إعادة الاعتبار للقانون، فتح المجال العام أمام تعدّدية لا تتحوّل إلى احتراب. من دون ذلك، ستبقى التفاهمات كلّها عرضة للاهتزاز عند أول اختبار جدّي. وثورة فبراير، في معناها الأعمق، لم تكن وعداً سياسياً بيوتوبيا، بل إعلاناً عن حقّ اليمنيين في أن يكونوا مواطنين لا رعايا. هذا المعنى لم يُهزم أخلاقياً، حتى وإن تعثّر سياسياً، وهو ما يُفسّر استمرار حضورها في الوجدان العام رغم كل ما جرى. فالمعرفة السياسية التي زرعتها (أنّ تحويل الجمهوريات إلى ملكيات مقنّعة يقود إلى الانفجار، وأن غياب العقد المؤسّسي يفتح الباب أمام العنف) أصبحت جزءاً من الخبرة الجمعية.

تبقى ثورة فبراير، إذن، سؤالاً مفتوحاً أكثر منها إجابة مكتملة، سؤال عن الدولة التي لم تولد بعد، وعن قدرة مجتمع أنهكته الحرب على استعادة ثقته بنفسه وبمؤسّساته. وفي اللحظة التي تتشكّل فيها إمكانية لتهدئة الصراعات وإعادة بناء الحدّ الأدنى من التوافق، لا تبدو ثورة فبراير عبئاً على الحاضر، بل تذكيراً بأن المستقبل لا يمكن أن يُبنى على إنكار مطلب الحرية، ولا على إعادة تدوير أنماط الحكم التي أثبتت عجزها.

التحدّي الحقيقي اليوم ليس الدفاع الخطابي عن الثورة ولا مهاجمتها، بل الإجابة عن سؤال بسيط وصعب في آن: كيف يتحوّل شعب أظهر قدرته على الاحتجاج والتغيير إلى شعب قادر على بناء دولة عادلة ومستقرة؟ هنا فقط تستعيد ذكرى ثورة فبراير معناها الحقيقي: خطوة في مسار لم يكتمل، لا خطأ ينبغي محوه من الذاكرة.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة عائشة بلحاج ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads